

Distr.: General
22 January 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والعشرون

البند ٧ من جدول الأعمال

حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، مكاريم ويبيسونو

موجز

يستند هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢/١٩٩٣ ألف، وقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥، يستند في المقام الأول إلى المقابلات وجلسات الإحاطة التي عقدت مع الضحايا، وممثلي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمسؤولين الفلسطينيين وغيرهم في عمان والقاهرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقد بذل المقرر الخاص قصارى جهده للاتصال بالضحايا والشهود الفلسطينيين عن طريق التداول بالفيديو. تناول في التقرير عدداً من الشواغل المتصلة بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما آثارها على الأطفال.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-00825 170215 190215



* 1 5 0 0 8 2 5 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٩-١	أولاً - مقدمة
٥	٤٠-١٠	ثانياً - حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة
٥	١١-١٠	ألف - لمحة عامة
٦	١٤-١٢	باء - تدمير منازل المدنيين والبنية التحتية
٧	١٧-١٥	جيم - التشرد الجماعي
٩	٢٤-١٨	دال - الخسائر في صفوف المدنيين: الأسر والأطفال
١١	٣٣-٢٥	هاء - الحق في الصحة
١٤	٣٧-٣٤	واو - الحق في التعليم
١٥	٤٠-٣٨	زاي - جهود الإنعاش والتعمير
١٦	٥٣-٤١	ثالثاً - حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية
١٦	٤٣-٤١	ألف - إفراط قوات الأمن الإسرائيلية في استخدام القوة
١٧	٤٧-٤٤	باء - الحق في الاحتجاج السلمي
١٨	٤٩-٤٨	جيم - عمليات التفتيش التي تنفذها قوات الأمن الإسرائيلية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين
٢٠	٥٣-٥٠	دال - هدم المنازل كإجراء عقابي
٢١	٦٣-٥٤	رابعاً - توقيف واحتجاز الأطفال الفلسطينيين
٢٤	٧٢-٦٤	خامساً - الترحيل القسري للبدو الفلسطينيين
٢٦	٧٣	سادساً - الملاحظات الختامية
٢٧	٧٨-٧٤	سابعاً - التوصيات

أولاً - مقدمة

١- لم يدخر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ جهداً، منذ بدء ولايته في حزيران/يونيه ٢٠١٤، لضمان تعاون البلدان المعنية والقيام ببعثة إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة تتيح له فرصة مقابلة الضحايا الفلسطينيين ومختلف الشهود وسماع أقوالهم والتوجه إليهم مباشرة بما لديه من أسئلة بشأن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، بذل المقرر الخاص جهوداً عظيمة لإقامة علاقة مبنية على الثقة مع ممثلي كل من إسرائيل ودولة فلسطين^(١).

٢- ومنذ البداية، أعرب المقرر الخاص، وكذلك مكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المواضيعية، لحكومة إسرائيل عن تحفظات شديدة بشأن طبيعة السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ووجهت رسائل ادعاء ونداءات عاجلة بشأن مزاعم تتعلق بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد شملت الشواغل المثارة ادعاء عدم التقيد بالمبادئ القانونية الدولية، ما أدى إلى سقوط قتلى مدنيين في قطاع غزة أثناء العمليات العسكرية التي نفذتها إسرائيل في عام ٢٠١٤؛ وإفراط قوات الأمن الإسرائيلية، كما يُزعم، في استخدام القوة أثناء مظاهرة سلمية في الضفة الغربية؛ وما تتخذه الحكومة الإسرائيلية من إجراءات قتل إنما قد تسفر عن إجلاء التجمعات البدوية الفلسطينية التي تسكن حالياً في وسط الضفة الغربية وترحيلها قسراً^(٢).

٣- وأعرب المقرر الخاص عن تقديره لما أبداه كل من ممثل حكومة إسرائيل وحكومة فلسطين في جنيف من انفتاح على الحوار. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، بادر المقرر الخاص فور توليه المنصب، إلى إبلاغهما باعتزامه زيارة الأرض الفلسطينية المحتلة. ورداً على طلب رسمي تقدم به المقرر الخاص في آب/أغسطس ٢٠١٤، للقيام بزيارة قطرية، أعربت البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين عن استعدادها لمساعدة المقرر الخاص على القيام بهذه البعثة، بما في ذلك المساعدة في إجراء المشاورات وعقد الاجتماعات مع السلطات المعنية. بينما لم يرد أي رد رسمي من البعثة الدائمة لإسرائيل. وقد ثابر المقرر الخاص على بذل الجهود التماساً لإتاحة وصوله إلى إسرائيل فأجرى حواراً غير رسمي مع ممثلها الدائم في جنيف؛ لكنه لم يحصل على أي موافقة حتى أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٤- ونظراً لامتناع إسرائيل عن إتاحة إمكانية وصول المقرر الخاص إلى الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل كامل ودون قيود، فقد استند هذا التقرير في المقام الأول، إلى ما جمعه المقرر الخاص من معلومات أثناء بعثته الأولى إلى المنطقة التي شملت عمان يومي ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والقاهرة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ أيلول/

(١) انظر A/69/301 و Corr.1.

(٢) انظر A/HRC/28/85.

سبتمبر ٢٠١٤، لإجراء مقابلات وعقد جلسات إحاطة مع الضحايا وممثلي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والمسؤولين الفلسطينيين في جملة جهات أخرى. وتوجه ممثلون من كيانات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ومسؤولون فلسطينيون، من بينهم وزراء، إلى عمان انطلاقاً من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، من أجل مقابلة المقرر الخاص.

٥- ونظراً لتعذر الوصول عن طريق إسرائيل، كان المقرر الخاص يأمل في زيارة غزة عن طريق معبر رفح؛ لكن ذلك لم يتسنى له بسبب ظروف خارجة عن إرادته. ولسماع أقوال محاوريه الموجودين في غزة، عقد المقرر الخاص اجتماعات عن طريق التداول بالفيديو مع أشخاص تضرروا على نحو مباشر من تصعيد الأعمال القتالية في الآونة الأخيرة. ويعرب المقرر الخاص عن خالص تقديره لكل من أدلى بشهادات ومدّه بمعلومات عن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهو ممتن أيضاً لحكومة دولة فلسطين على تعاونها الكامل معه أثناء البعثة ولحكومتي مصر والأردن على ما قدمته له من مساعدة.

٦- ويتناول التقرير أولاً الأزمة الإنسانية في قطاع غزة وما خلفته جولة العنف الأخيرة بين إسرائيل، من جهة، وحماس وجماعات مسلحة فلسطينية أخرى، من جهة أخرى، من آثار في الفترة من ٧ تموز/يوليه إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤. وقد أظهرت المعلومات التي سجلتها وقدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) مقتل ٢٢٥٦ فلسطينياً بينهم ١٥٦٣ مدنياً، منهم ٥٣٨ طفلاً^(٣). والأرقام تروي الكثير عن حجم الدمار الذي وقع، لكن الإحصاءات وحدها لا يمكن أن تفي بشدة المعاناة البشرية حقها من الوصف أو أن توضح ما سيخلفه الصراع من آثار على الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة خلال الأشهر والسنوات المقبلة. ويؤمل أن تقدم المعلومات والشهادات التي وردت إلى المقرر الخاص لمحة عن القصص الإنسانية التي تسرد وقائع الشهرين المأساويين وتلقي الضوء على ما يُنتظر من تحديات ومشاكل ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم في غزة^(٤).

٧- وسيتناول المقرر الخاص في هذا التقرير أيضاً عدداً من دواعي القلق التي تتساوى في الأهمية وتؤثر على حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وسيقدم عدداً من التوصيات إلى حكومة إسرائيل.

٨- ولا يقدم هذا التقرير وصفاً شاملاً لما اطلع عليه المقرر الخاص من آثار مترتبة على سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته على حقوق الفلسطينيين. والواقع أن قائمة قضايا حقوق الإنسان الملحة والجديرة بالاهتمام تطول، وهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، توسيع المستوطنات وعنف المستوطنين؛ وتطبيق سياسات تمييزية في القدس الشرقية؛ وتورط

(٣) لا يزال التحقق من البيانات مستمراً.

(٤) في هذا التقرير، لن ينظر المقرر الخاص في الحوادث الفردية المتعلقة بانتهاكات مزعومة للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة في سياق العمليات العسكرية التي نفذت منذ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، فتلك مهمة عهد بها مجلس حقوق الإنسان إلى لجنة تحقيق بموجب قراره د-١/٢١.

مؤسسات أعمال تجارية في عمليات في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويعتزم المقرر الخاص تناول هذه المسائل وغيرها في التقارير المقبلة. غير أن أكثر ما ركّز عليه، كنقطة انطلاق، هو الروايات التي سمعها مباشرة من ضحايا الأعمال القتالية الأخيرة، وأمله أن يسرد بأمانة محنة أشخاص عاشوا صدمة النزاع الذي استمر ٥١ يوماً، مع التركيز بوجه خاص على تأثيره على الأطفال الذين يشكلون أكثر من نصف سكان غزة البالغ عددهم ١,٨ مليون شخص، ويمثلون مستقبل فلسطين.

٩- وكما لحظة تمهيدية أخيرة، يؤكد المقرر الخاص مجدداً أن من مصلحة إسرائيل أن تتيح للمكلف بالولاية إمكانية الوصول الكامل ومن دون شروط إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة^(٥). ولا يزال المقرر الخاص يعتقد أن مشاركة إسرائيل يمكن أن تساهم في تنفيذ هذه الولاية على نحو فعال وغير متحيز. فالتعاون مع المكلف بالولاية يمكن أن يبرهن على حس المسؤولية لدى الدولة العضو إزاء احترام حقوق الإنسان وحمايتها.

ثانياً- حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة

ألف- لمحة عامة

١٠- ذكّر العديد من الفلسطينيين في غزة المقرر الخاص بأن الحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ سبع سنوات، إلى جانب تقييد الوصول إلى المناطق الممتدة على طول حدودها باستخدام جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المفرطة في كثير من الأحيان، يجعل الشعب الفلسطيني في غزة يعيش أزمة إنسانية دائمة^(٦). وهو ما أدى، على أبسط المستويات، إلى تقييد وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية ومناطق صيد السمك، وشكل ذلك في كثير من الأحيان تعدياً على حق المزارعين والصيادين الفلسطينيين في الحياة. وتشير المعلومات المقدمة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى أن القيود الشديدة المفروضة على الواردات والصادرات قد حرمت فلسطيني غزة أيضاً من حقهم في تحقيق مستوى ذي بال من التنمية الاقتصادية، بل إنها أعادت غزة إلى حالة ركود في التنمية، ما جعل ٨٠ في المائة من السكان يعتمدون على المعونة بشكل ثابت. وزاد انقطاع التيار الكهربائي على نحو متكرر، والفيضانات الدورية خلال فصل الشتاء، من تفاقم الظروف المعيشية للفلسطينيين في غزة. وعلاوة على ذلك، عانى الفلسطينيون في غزة، قبل تصعيد الأعمال القتالية خلال صيف عام ٢٠١٤، من نزاعين سابقين مع إسرائيل عامي ٢٠٠٨

(٥) قُدِّم طلب الدخول إلى إسرائيل من أجل مقابلة السلطات الإسرائيلية المعنية لمناقشة حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. والمقرر الخاص ليس مكلفاً بالتحقيق في حالة حقوق الإنسان في إسرائيل.

(٦) أشار كل من الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مراراً إلى أن الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة يشكل مخالفة للقانون الدولي؛ انظر: A/69/347، الفقرات من ٣٠ إلى ٣٤، وA/HRC/25/40، الفقرات من ٢٤ إلى ٣٠.

و٢٠٠٩، ثم في عام ٢٠١٢، ما أسفر عن دمار وخراب. وربما تكون إسرائيل قد سحبت جنودها من غزة في سياق خطتها لفك الارتباط من جانب واحد في عام ٢٠٠٥؛ لكنها تظل، رغم ذلك، هي السلطة القائمة بالاحتلال بحكم السيطرة التي تمارسها على الأرض.

١١- ووفقاً للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، سُجِّل في الجولة الأخيرة من العنف بين إسرائيل من جهة، وحماس وجماعات مسلحة فلسطينية أخرى من جهة ثانية، في الفترة من ٧ تموز/يوليه إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤ (عملية "الجرف الصامد") مقتل ٢٢٥٦ فلسطينياً، من بينهم ٥٦٣ مدنياً، منهم ٥٣٨ طفلاً^(٧). وهو رقم يتجاوز العدد الإجمالي للضحايا الذين سقطوا في النزاعين السابقين في غزة. وفي الجانب الإسرائيلي، أبلغ عن مقتل ٦٦ جندياً وخمسة مدنيين. والمقرر الخاص على علم بالتقارير التي تحدثت عن إطلاق آلاف الصواريخ من غزة بشكل عشوائي على أيدي جماعات مسلحة فلسطينية. غير أن التفاوت الصارخ في عدد قتلى الجانبين يعكس احتلال ميزان القوى والعبء غير المتناسب الواقع على المدنيين الفلسطينيين، ما يطرح أسئلة عن مدى تقييد إسرائيل بمبادئ التمييز والتناسب والحيطه المنصوص عليها في القانون الدولي. وقد أثر النزاع الذي دام ٥١ يوماً ولم تخفف من وطأته سوى فترات خاطفة أوقف فيها القتال لأسباب إنسانية، تأثيراً سلبياً على كل حق من حقوق الإنسان تقريباً، بما في ذلك الحق في السكن اللائق، والصحة، والمياه، والتعليم، والعمل، وأخيراً وليس آخراً، الحق في الحياة.

باء- تدمير منازل المدنيين والبنية التحتية

١٢- إن أكثر ما يلفت النظر في العمليات العسكرية التي نفذتها إسرائيل هو استهداف منازل المدنيين والأبراج السكنية استهدافاً متعمداً على ما يبدو، ما أدى إلى دفن أسر بكاملها تحت أنقاض المنازل^(٨). وقد أشار العديد من الشهود إلى ذلك برج سكني يسمى "Gaza Twin Towers" قبيل انتهاء العمليات العسكرية الإسرائيلية، بوصفه أفضع مثال على عدم التناسب. ومن بين الأبراج السكنية الأخرى التي سويت بالأرض في الهجمات الإسرائيلية، برج ظافر ٤ المؤلف من ١٢ طابقاً، والبرج الإيطالي، وبرج الباشا. ووردت أيضاً تقارير لا حصر لها عن استهداف مدارس ومساجد ومستشفيات خلال العمليات العسكرية. وأبلغت منظمة دولية غير حكومية عن استهداف ٢٥ سيارة تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني بينها ١٢ سيارة دُمِّرت أو أُعطبت.

١٣- وقد قال مدافعون بارزون عن حقوق الإنسان يعملون في غزة إنه "لم يسبق لنا أن شاهدنا في حياتنا دماراً بهذا الحجم" في إشارة إلى بعض الأحياء والبلدات التي تضررت بشدة

(٧) انظر مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، قطاع غزة، لوحة متابعة الحالة الإنسانية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

(٨) "Families under the rubble: Israeli attacks on inhabited homes", Amnesty International, 5 November 2014.

كالشجاعية وخزاعة ورفع. بل إن متمرسين في العمل الإنساني ممن عملوا في مناطق النزاع الأكثر احتداماً في مختلف أرجاء العالم أبلغوا المقرر الخاص بأن ما شاهدوه في غزة كان "مروعاً بكل المقاييس". وقد مرت ثلاثة أشهر على وقف إطلاق النار ولا تزال آثار الهجمات الإسرائيلية على مرافق المياه والصرف الصحي في غزة ماثلة، إذ يتعذر حتى الآن، على ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من الأسر المعيشية، أو ٤٥٠.٠٠٠ شخص، الحصول على إمدادات المياه البلدية بسبب ما وقع من أضرار^(٩).

١٤- وزعم أن المدارس التابعة للأونروا التي استخدمت كملاجئ طوارئ للمشردين داخلياً، وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي بمواقعها على وجه الدقة، قد استهدفت سبع مرات منفصلة، بالقذائف أو بغير ذلك من أنواع الذخيرة ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٤٢ شخصاً بينهم ١١ موظفاً من الأونروا. وفي حادثة تتعلق بمدرسة تابعة للأونروا في جباليا، زعم أن القصف الإسرائيلي الذي وقع في ٣٠ تموز/يوليه، أدى إلى مقتل ١٦ شخصاً وإصابة مائة آخرين. وأفادت الأونروا بأنها كانت قد أبلغت السلطات العسكرية الإسرائيلية بموقع هذه المدرسة ١٧ مرة، بما في ذلك مرة سبقت الهجوم بساعات قليلة. ويلاحظ المقرر الخاص أن الأمين العام أنشأ، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، مجلساً للتحقيق يتولى النظر والتحقيق في حوادث محددة أوقعت قتلى أو جرحى و/أو ألحقت أضراراً بمنشآت الأمم المتحدة. والمقرر الخاص يعلم أيضاً أن إسرائيل أنشأت آلية تقييم خاصة بها لتقصي الحقائق وفتحت عدداً من التحقيقات الجنائية في حالات مختارة تتعلق بانتهاكات مزعومة للقانون الدولي. ولا يعرف بعد ما إذا كان ذلك سيسفر عن اتخاذ أي إجراء لمساءلة ذات جدوى لإنصاف الضحايا الفلسطينيين في ضوء الانتقادات التي وجهها مراقبون حتى الآن^(١٠).

جيم - التشرذم الجماعي

١٥- في ذروة تصعيد الأعمال القتالية، قُدِّر عدد المشردين داخلياً في جميع أنحاء غزة بحوالي ٥٠٠.٠٠٠ شخص اضطر كثير منهم إلى اللجوء إلى مدارس الأونروا^(١١)، والمدارس الحكومية أو إلى الانتقال للعيش مع أقاربهم أو أصدقائهم^(١٢). ولم يكن العديد من المباني

(٩) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 'قطاع غزة: لائحة متابعة الحالة الإنسانية'، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

(١٠) انظر قرارات النائب العام العسكري لجيش الدفاع الإسرائيلي بشأن الأحداث الاستثنائية التي وقعت خلال عملية "الجرف الصامد" - Update No. 2, 7 December 2014، و"Israel's Gaza probe raises questions"، Al Jazeera, 8 December 2014.

(١١) حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كانت ١٨ مدرسة تابعة للأونروا لا تزال تستخدم مراكز جماعية لإيواء حوالي ٣٨ ٣٤٦ شخصاً من المشردين داخلياً، تقدر نسبة الأطفال بينهم بحوالي ٦٠ في المائة.

(١٢) حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، كانت التقديرات تشير إلى استمرار وجود حوالي مائة ألف مشرد داخلياً في غزة يحتاجون إلى مساعدة فورية. انظر مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، "قطاع غزة، لائحة متابعة الحالة الإنسانية"، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

المدرسية مصمماً للاستخدام كمراكز إيواء، ودُكر أن ضخامة عدد المرشدين داخلياً الباحثين عن مأوى أدت إلى اكتظاظ شديد وضغط كبير على المرافق الصحية. وقال أحد العاملين في المجال الإنساني بعد أن زار هذه المدارس، أن حالة الاكتظاظ العام فيها وقدرتها الاستيعابية المحدودة جعلت الأسر تعيش في ظروف تفتقر إلى الخصوصية والنظافة الصحية وخدمات الإصحاح، ما أدى إلى الإصابة بأمراض شتى ترتبط بالإجهاد، ويشمل ذلك الأمراض الجلدية. وفيما عدا استخدام المدارس كمراكز للإيواء، دُكر أن الأسر المضيفة سرعان ما وجدت نفسها تترجح تحت عبء عدد الأقارب الذين اضطرت إلى استضافتهم وناهز ٣٠ فرداً من أسرهم وأقاربهم، وهو ما شكل ضغوطاً مالية ونفسية كبيرة على جميع أفراد الأسرة. ولخصت إحدى النساء حالة اليأس السائدة عندما توجهت إلى أحد موظفي الأمم المتحدة وهو يوزع مواد غذائية بالقول في حلق: "لا أريد طعاماً؛ أريد مستقبلاً لأطفالي".

١٦- وقال أحد المدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان، وهو من الشجاعة، موضحاً إن "هذا الشعب يملك عزيمة صلبة صلابة الصخر وهو متشبث بأرضه، ولن يكون الرحيل عنها بالأمر الهين أبداً". إلا أنه استحضر ذكرى يوم ٢٠ تموز/يوليه، حين تعرض هذا الحي بالذات لهجوم إسرائيلي أدى في غضون دقائق إلى "اهتزاز الأرض كالزلازل وفتح أبواب جهنم" بفعل القنابل والقصف المدفعي والبحري. وبحلول الساعة السادسة مساءً، أبلغ عن سعي ١٥٠.٠٠٠ شخص إلى الفرار من المنطقة. وروت موظفة فلسطينية في إحدى المنظمات غير الحكومية، تحدثت كذلك بوصفها أمّاً ومن سكان بيت حانون سابقاً، كيف وجه لهم الإسرائيليون دعوات لإخلاء منازلهم وأموالهم بذلك، فقالت: "لم يكن لدينا سوى لحظات قليلة لجمع الوثائق الهامة وإخراج الأطفال، وعندما تنظر إلى صور الأسرة والأصدقاء المعلقة على الجدران وتشعر بدفء بيتك وهو ينفذ إليك، يصعب عليك أن تغادره هكذا ببساطة وأنت لا تعلم ما إذا كنت ستعود إليه يوماً".

١٧- وزعم أن إسرائيل كانت تعمد، قبل شن بعض الغارات الجوية، إلى توجيه تحذيرات بواسطة المكالمات الهاتفية والرسائل النصية وإلقاء المنشورات في جميع أنحاء قطاع غزة. غير أن المدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان أوضحوا أن العديد من الناس لم يكن أمامهم من مفرّ في منطقة مكتظة ومطوقة كهذه، أو ممر آمن أو ملاذ يوفر لهم الأمان ولا حتى في ملاجئ الأمم المتحدة. وكان هذا هو حال السكان الأشد ضعفاً، أي الأطفال والمسنين والحوامل والمصابين بإعاقة بدنية. وأشار بعض الشهود إلى أن الشباب الفلسطيني في غزة يمكن أن يختار الهروب من موت محتمل في غزة إلى موت آخر على متن قوارب متهالكة تعبر البحر الأبيض المتوسط محاولين الوصول إلى أوروبا، وهو ما يظهر مدى استماتة الناس في مغادرة غزة.

دال - الخسائر في صفوف المدنيين: الأسر والأطفال

١٨ - وفقاً للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، بلغت نسبة المدنيين من الفلسطينيين الذين قتلوا خلال الأعمال القتالية في غزة حوالي ٦٩ في المائة. لكن منظمة إسرائيلية تعمل على جمع إحصاءاتها الخاصة عن القتلى الفلسطينيين خلصت حتى الآن إلى أن نسبة الإصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين مقارنة بالمقاتلين كانت أقل من ذلك، إذ قدرتها بحوالي ٤٨ في المائة^(١٣). وكلا الرقمين يثير مسائل خطيرة تتعلق بمدى تقييد إسرائيل بمبادئ القانون الدولي الإنساني.

١٩ - وأكثر ما يلفت النظر في الصراع الأخير هو أن معظم الضحايا المدنيين لم يكونوا مجرد مارة سلكوا الطريق الخطأ في الوقت غير المناسب. فقد سمع المقرر الخاص مراراً وتكراراً أن معظم الضحايا الذين سقطوا كانوا من أسر استهدفت منازلها بهجمات صاروخية غالباً ما كانت تشن في الليل. وأشار مدافعون فلسطينيون عن حقوق الإنسان إلى أن عائلات بأكملها، من بينها عائلتا النجار وأبو الكواري، "قد محيت أسماؤها من السجلات بالكامل".

٢٠ - وتشير القائمة غير الكاملة التي قُدمت إلى المقرر الخاص إلى أن جميع الأسر المدرجة فيها تقريباً قد فقدت رضيعاً أو طفلاً على الأقل في الهجمات التي استهدفت منازلها. وقُتل في بعض الحالات نساء حوامل ومسنون أيضاً. وتشمل هذه القائمة غير الكاملة أسماء العائلات التالية: الحاج، البطش، عودة، شحير، أبو جراد، الحلاق، عمار، أبو جامع صيام، القصاص، أبو عيطة، النجار، الحلو، أبو جابر، أبو حوصة، أبو زيد، ضهير، الحشاش، أبو عامر، بريكة، معمر، بلاطة، الخليلي، البيومي، الفرا، أبو سليمان، أبو ماضي، الغول، المجدلاوي، أبو نجم المصري، البكري، عويضة، وهدان، الدلو، اللوح، كلاب، أبو دحروج، محيسن، جودة، طنيرة. وفي المجموع، أبلغ عن مقتل ما لا يقل عن ٩٩٩ فرداً من هذه الأسر قُتلوا داخل منازلهم، بينهم ٣٢٩ طفلاً. وقتل كذلك ٢٣٣ شخصاً قرب منازلهم أثناء محاولتهم الهروب في بعض الحالات^(١٤).

٢١ - والواقع أن الجولة الأخيرة من النزاع كانت أكثر فتكاً بالأطفال بكثير مقارنة بالأعمال القتالية السابقة في الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٢. إذ بلغ متوسط عدد الأطفال الذين

(١٣) يستند احتساب هذه النسبة إلى الخسائر في الأرواح التي تم التحقق منها ونسبتها ٥٤ في المائة. انظر: Meir Amit Intelligence and Terrorism Information Center, "Examination of the names of the Palestinians killed in Operation Protective Edge", 1 December 2014.

(١٤) معلومات قدمها مركز الميزان لحقوق الإنسان ومنظمة محامون للدفاع عن حقوق الفلسطينيين. انظر أيضاً مركز الميزان لحقوق الإنسان ومنظمة محامون للدفاع عن حقوق الفلسطينيين، "Complaint concerning destruction and damage to family houses in the Gaza Strip with associated loss of life and injury to Palestinian residents, during Israel's military operation between 7 July 2014 and 26 August 2014".

كانوا يسقطون كل يوم، عشرة أطفال على مدى ٥٠ يوماً، وهي إحصاءات مروعة بكل المقاييس، ولا يمكن التغاضي عنها باعتبارها أضراراً جانبية. ووفقاً للأونروا، فقد يّتم النزاع الذي اندلع خلال فترة الصيف ١٥٠٠ طفل، بينهم ما لا يقل عن ٥٦٠ تلميذاً في مدارس الأونروا أصبحوا بحاجة إلى الحماية والرعاية باستمرار. واعتبرت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية كثرة عدد الضحايا المدنيين المبلغ عنه "نتيجة مباشرة لتعمد إسرائيل شن هجمات عسكرية منهجية وواسعة النطاق على منازل الأسر". وجميع المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص حتى الآن، تؤكد صحة هذا الادعاء.

٢٢- وقد بررت إسرائيل استخدام القوة في تدمير البنى التحتية المدنية بالقول إن الجماعات المسلحة الفلسطينية استخدمت تلك المرافق لإطلاق الصواريخ بصورة عشوائية^(١٥). غير أن ما استمع إليه المقرر الخاص من شهادات من مدافعين عن حقوق الإنسان وضحايا من سكان غزة، يؤكد حجم الدمار الهائل الذي تظهره صور ساتلية قدمتها الأمم المتحدة، يثير مسائل خطيرة تتعلق بمدى تقييد جيش الدفاع الإسرائيلي بمبدأي التناسب والتمييز^(١٦). وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة أكدت في إعلانها المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ أنه "ما من انتهاك للقانون الدولي الإنساني من قبل أي طرف يمكن أن يعفي الطرف الآخر من التزاماته الخاصة بمقتضى القانون الدولي الإنساني".

٢٣- ورغم مرور فترة طويلة على وقف إطلاق النار، لا تزال الذخائر غير المنفجرة من مخلفات الحرب تشكل تهديداً في غزة، ولا سيما للأطفال. وتشير التقديرات إلى وجود ٧٠٠٠ ذخيرة غير منفجرة متناثرة في جميع أنحاء قطاع غزة تحت ركام وأنقاض الأحياء التي سويت بالأرض. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أبلغت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة عن مقتل سبعة مدنيين وإصابة ١٤ آخرين بجروح جراء الذخائر غير المنفجرة من مخلفات الحرب^(١٧). وفي آخر حادثة من هذا النوع وقعت في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أبلغ عن جرح أربع فلسطينيات، بينهن ثلاث طفلات (أصيب اثنتان منهن بجروح خطيرة ناجمة عن الشظايا) في منزل عائلة أبو مرعي عندما التقط أحد أفراد الأسرة جسماً معدنياً غريباً، وقد حدث ذلك بعد مرور بضعة أيام على عودة الأسرة إلى منزلها الواقع في حي الزيتون بمدينة غزة لإجراء إصلاحات^(١٨).

(١٥) بعثة إسرائيل لدى الأمم المتحدة في جنيف، "What you can't see on the UN maps of Gaza", and "Hamass' exploitation of civilian facilities", 26 August 2014.

(١٦) انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة، Assessment of physical damages in Gaza using satellite images (Before and after).

(١٧) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية، التقرير الشهري، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

(١٨) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير الأسبوعي عن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (٤-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢٤- وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، وجه المقرر الخاص رسالة ادعاء إلى حكومة إسرائيل بشأن حالات هجمات مزعومة استخدمت فيها قوة غير متناسبة أو عشوائية وأسفرت عن مقتل مدنيين أبرياء، من بينهم أطفال. ولم يصل أي رد على هذه الرسالة حتى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، لكن النائب العام العسكري أمر بإغلاق ملفات عدد من القضايا، بينها قضية أثارها المقرر الخاص بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، وتعلق بمقتل امرأتين فلسطينيتين من ذوي الإعاقة في مركز لرعاية المعاقين في بيت لاهيا بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٤^(١٩).

هاء- الحق في الصحة

٢٥- ذكرت وزارة الصحة الفلسطينية أن أكثر من ١١ ١٠٠ فلسطيني، بينهم ٣ ٣٧٤ طفلاً، أصيبوا بجروح خلال الأعمال القتالية في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤^(٢٠). وقال مسؤولون في الوزارة إن عدد المرضى الذين أدخلوا إلى المستشفى بسبب حاجتهم إلى إجراء عمليات جراحية قُدِّر بنحو ٣ ٥٠٠ مريض. ويعاني كثير من الفلسطينيين، من بينهم أطفال، من إعاقات مدى الحياة. وتقدر نسبة أطفال غزة الذين تعرضوا لمستويات عالية من اضطراب الكرب التالي للرضح بـ ٣٠ في المائة. ويعاني عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال من الصدمة الناجمة عن مشاهد القتل المروع الذي تعرض له أفراد من الأسرة والأصدقاء والجيران أمام أعينهم.

٢٦- وقال مختصون في مجال الصحة يعملون في غزة للمقرر الخاص إن المستشفيات التي كانوا يعملون فيها تعرضت بدورها لغارات جوية وهجمات صاروخية إسرائيلية بينما كانوا يعالجون عشرات الأشخاص في أقسام الطوارئ كل يوم. وأبلغ أحد ممثلي منظمة الصحة العالمية عن تضرر ٧٥ مستشفى وعيادة ومركزاً للرعاية الصحية الأولية والتي أصبحت بحاجة إلى الإصلاح أو الصيانة. ودُمِّر بالكامل مستشفى واحد (الوفاء) وخمسة مراكز للرعاية الصحية الأولية، بينما لحقت أضرار كبيرة بمستشفيين وخمس عيادات؛ وأصيب ٦٣ مرفقاً من مرافق الرعاية الصحية بأضرار طفيفة. وفي إحدى الهجمات التي حدثت في ١٩ تموز/يوليه، تعرض مستشفى شهداء الأقصى في وسط غزة لوابل من قذائف الدبابات، وهو ما أسفر بحسب ما أوردته التقارير، عن مقتل مريض وممرضة وثلاثة من موظفي المستشفى. وأدى الهجوم نفسه إلى تدمير غرف العمليات ووحدات أجهزة المحافظة على الحياة في المستشفى، الأمر الذي أعاق بشده قدرته على تقديم الرعاية للمرضى.

(١٩) قرارات النائب العام العسكري لجيش الدفاع الإسرائيلي بشأن الأحداث الاستثنائية التي وقعت خلال عملية "الحرف الصامد" - Update No. 2, 7 December 2014.

(٢٠) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *Gaza Crisis Appeal, September 2014 Update* (available from www.ochaopt.org/documents/gaza_crisis_appeal_9_september.pdf), p. 8.

٢٧- ولم يتأثر حق سكان غزة في الصحة خلال النزاع جراء الاستهداف المباشر للمستشفيات والمرافق الطبية (أبلغ عن مقتل ما مجموعه ٢٣ موظفاً طبياً) فحسب، بل إنه تأثر أيضاً نتيجة تعذر الوصول إلى المرافق الطبية. وقد أشار مختصون في مجال الصحة إلى أن هشاشة الأوضاع الأمنية أعاقت وصول الموظفين والمرضى على حد سواء إلى المستشفيات والعيادات. وزُعم أن نسبة فرص الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية تقلصت بشدة وفق التقديرات، إذ بلغت ٦٠ في المائة، بينما لم يكن بمقدور حوالي ٣٠ في المائة من الموظفين الطبيين الوصول إلى أماكن عملهم بانتظام. وأوضح أطباء فلسطينيون للمقرر الخاص أيضاً أن معالجة المرضى الذين كانوا يعانون من مشاكل صحية سابقاً اتسمت بالتعقيد بسبب فقدان سجلات المرضى التي تعرضت للتلف جراء استهداف المرافق الطبية في الغارات الجوية.

٢٨- وأبلغ عن إحالة حوالي ٦٠٠ مريض لتلقي العلاج خارج غزة، بما في ذلك في مستشفيات الضفة الغربية ومصر والأردن وتركيا وألمانيا، نظراً لنقص المعدات الطبية وقلة عدد الأطباء المتخصصين في غزة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كان العديد من المرضى الغزويين ما زالوا يتلقون العلاج في الخارج بعيداً عن أسرهم في بيئة غريبة يحتاجون فيها إلى إشراف متواصل بعد الخضوع لعمليات جراحية. لكن نسبة هؤلاء المرضى المحظوظين لم تكن تمثل سوى جزء ضئيل من آلاف الفلسطينيين الذين كانوا بحاجة إلى علاج غير متاح في غزة، غير أن إسرائيل لم تمنحهم التصاريح اللازمة لمغادرة القطاع. وأوضح أطباء فلسطينيون ومختصون في المجال الصحي في غزة أن عدم كفاية مرافقهم الطبية، ونقص الأخصائيين المدربين هما نتيجة لسنوات الحصار الذي يحظر استيراد المعدات التي يحتاجها "استخداماً مزدوجاً" والقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على السفر، وهو ما حال دون تمكن الأطباء الشباب والموظفين الطبيين من تلقي التدريب الطبي المتقدم في الخارج.

٢٩- وفي ظل هذه الظروف، أشار الأخصائيون الفلسطينيون في مجال الصحة إلى أن وجود عدد من الأطباء الأجانب في غزة خلال النزاع كان له دور كبير، لكن ذلك لم يعوض افتقار غزة إلى المرافق الصحية الملائمة. وقال أخصائيون صحيون في غزة إن أكثر ما كانوا يحتاجون إليه من معدات طبية يشمل أجهزة الكشف الإشعاعي وأجهزة الفحص بالموجات فوق الصوتية، ومعدات طب العيون فضلاً عن العقاقير واللقاحات واللوازم الأساسية غير القابلة لإعادة الاستخدام كالفنازات والضمادات. وشكلت أزمة انقطاع الكهرباء الناجمة عن تعرض محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة للقصف خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية التي نُفذت في ٢٩ تموز/يوليه، عبئاً كبيراً أيضاً في مجال توفير الرعاية الصحية، إذ شغلت المولدات الاحتياطية بأقصى طاقتها.

٣٠- وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، زار المقرر الخاص مستشفى الملك حسين في عمان حيث كان عدد من المرضى الفلسطينيين القادمين من غزة يتلقون العلاج، ومن بينهم شابة فلسطينية أصيبت بجروح عندما سقطت ثلاثة صواريخ إسرائيلية على منزل أسرتها قرب خان

يونس من دون أن تتلقى أي تحذير مساء يوم ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، وقُتل إخوانها الثلاثة وجدتها على الفور، بينما أصيب ما مجموعه ٢٠٠ فرداً من أفراد الأسرة بجروح. ثم أصيبت بجروح أخرى عندما استهدفت سيارة الإسعاف التي كانت تقلها وهي في طريقها إلى المستشفى، ما أدى إلى إصابتها بجرح خطير في الورك وبشظايا في مختلف أنحاء جسدها.

٣١- وقد التقى المقرر الخاص أيضاً فتاة من بيت حانون في الرابعة عشرة من العمر بُترت ساقتها وأصيبت بشظايا وجروح داخلية أثناء غارة إسرائيلية على مدرسة تابعة للأونروا كانت تُستخدم كملجأ في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤. وقال والدها الذي كان مذهولاً إنها فقدت أمها وثلاثة من إخوانها في الهجوم نفسه. وأفاد في شهادته بأنهم قرروا إخلاء منزلهم بعد بدء الأعمال القتالية بأسبوع. ولجأوا في بداية الأمر إلى مستشفى بيت حانون لكنهم انتقلوا لاحقاً إلى مدرسة الأونروا التي حُوّلت إلى ملجأ طوارئ لاعتقادهم أنه مكان آمن. وأُعريت الفتاة، رغم الألم البادي على وجهها، عن تلهفها للعودة إلى المدرسة، وتحدثت عن الحلم الذي يراودها بأن "تصبح مدرسة في يوم من الأيام". ومن المؤكد أن الأطفال الذين أصيبوا بإعاقات جراء النزاع سيحتاجون على المدى الطويل إلى الرعاية والدعم في المدرسة والمنزل على السواء. وألقى أطباء ومختصون في مجال الصحة ومدرسون الضوء على تأثير ما حدث على السكان ككل في الأجل الطويل.

٣٢- وأفاد عاملون في مجال الصحة المجتمعية في غزة المقرر الخاص بأنهم بدأوا بالفعل يتعاملون مع كثير من الحالات الجديدة لأطفال يعانون من التبول في الفراش وصعوبات النوم والكوابيس ونوبات الملح ومشاكل النطق وفقدان الشهية والنفور من الوالدين. وفي إطار استنتاجات أخرى خُليص إليها مؤخراً، تلقى المقرر الخاص عدداً متزايداً من التقارير التي تتحدث عن تعرض الأطفال للعنف الجسدي داخل أسرهم ومجتمعاتهم المحلية بسبب اشتداد حالة الإجهاد التي يعاني منها الآباء والأقارب. وأبلغ أيضاً عن حالات اعتداء جنسي، لا سيما على المراهقات في الملاجئ وفي المجتمعات المحلية المضيفة^(٢١).

٣٣- وذكرت تقارير أن إسرائيل ادّعت، في تبريرها لشن هجمات على المدارس والمستشفيات في غزة، أن المقاتلين كانوا يطلقون الصواريخ من داخل هذه المباني؛ لكن أطباء فلسطينيين من غزة قالوا للمقرر الخاص إنه لم تطلق أي صواريخ من داخل المستشفيات. وأضاف الأطباء قائلين إنه لا يجوز، في أي حال من الأحوال، أن يعاقبوا على ما يحدث في جوار المستشفيات.

(٢١) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية، التقرير الشهري، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

واو - الحق في التعليم

٣٤- إن العمليات العسكرية الإسرائيلية التي شهدتها غزة طوال شهرين كان لها أيضاً تأثير شديد على فرص الحصول على التعليم وعطلت التحاق الأطفال بالمدارس في غزة. وقد ألحقت الهجمات أضراراً بما مجموعه ٢٢٨ مدرسة من مجموع المدارس (حوالي الثلث)، بينها ٨٣ مدرسة من مدارس الأونروا؛ وتعرضت ٢٦ مدرسة للتدمير الكامل أو أصيبت بأضرار لا سبيل إلى إصلاحها. وقد أعادت مدارس غزة فتح أبوابها في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بعد تأخير دام ثلاثة أسابيع، وشرعت في البداية في تقديم الدعم النفسي - الاجتماعي وتنظيم أنشطة ترفيهية للأطفال^(٢٢). وأعرب خبراء التعليم في غزة عن قلقهم إزاء افتقار المدارس إلى المدرسين المدربين المؤهلين لتقديم الدعم النفسي - الاجتماعي للأطفال، إذ لا يتعدى متوسط عدد المرشدين في كل مدرسة مرشداً واحداً. وأضاف الأخصائيون التربويون أن المدرسين أنفسهم تعرضوا لصدمات ويحتاجون بدورهم لتلقي الدعم المناسب.

٣٥- وأفادت مجموعة التعليم التي تضم منظمات غير حكومية ووكالات تابعة للأمم المتحدة وأكاديميين وشركاء آخرين يجمعهم هدف مشترك هو ضمان توفير التعليم للفئات السكانية التي تعاني من أزمات إنسانية وذلك بطريقة عادلة يمكن التكهن بها وتكون منسقة تنسيقاً جيداً، بأن التحاق التلاميذ بالمدارس في بداية السنة الدراسية شابه ارتباك نتيجة حالة التشرد الداخلي الجماعي للأسر الفلسطينية. وقد سمحت مدارس الأونروا والمدارس الحكومية بنقل التلاميذ المشردين إلى مدارس أقرب من مكان إقامتهم في الوقت الحالي، لكن لا تزال هناك ٨٧ مدرسة تعمل بنظام الدوامين. وأعرب عدد من المدرسين عن قلقهم من تأثر جودة التعليم بحالة اكتظاظ الفصول الدراسية التي يصل فيها عدد التلاميذ إلى ٦٠ تلميذاً. وأشار أخصائيون تربويون أيضاً إلى فقدان أو تضرر تجهيزات عالية القيمة في العديد من المدارس التي استخدمت كملاجئ خلال النزاع.

٣٦- وذكرت تقارير أن مدارس غزة بدأت بالفعل، تلاحظ زيادة في نزوح التلاميذ إلى السلوك العدواني، بينما حذر أخصائيو الصحة العقلية من تأثر النمو الإدراكي للأطفال بشكل دائم نتيجة الأحداث الصادمة التي عايشوها خلال النزاع، ومن ظهور تداعيات اجتماعية أوسع نطاقاً. وأعرب عاملون في مجال الصحة المجتمعية عن قلقهم أيضاً من أن التعرض للصدمات قد يغذي لدى بعض الأطفال الرغبة في الانتقام. ولم يكن واضحاً أيضاً ما إذا كانت المدارس ستستطيع التكيف مع أي تدفق للأطفال المعاقين الذين تتطلب حالتهم مساعدة تربوية متخصصة.

(٢٢) أبلغ عن تنسيق الأونروا مع وزارة التربية والتعليم لاستخدام قناتها التلفزيونية الفضائية ومواد التعلم الذاتي لتمكين جميع الأطفال في غزة من الحصول على التعليم، بمن فيهم الأطفال الذين لا يقيمون في ملاجئ الأونروا.

٣٧- وكان للأعمال القتالية في غزة تأثير شديد على قطاع التعليم العالي الذي يضم ٩٥ ٠٠٠ طالب. إذ ألحق النزاع أضراراً بالعديد من مؤسسات التعليم العالي في غزة البالغ عددها ٢٨ مؤسسة. وأثرت الأعمال القتالية أيضاً على عدد الطلاب الملتحقين بالفصل الجديد. ولاحظ الأخصائيون التربويون أن الحصار أدى أيضاً إلى تغيير رأي الآباء بشأن جدوى الاستثمار في تعليم أبنائهم في مؤسسات التعليم العالي في ظل الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة وانعدام آفاق العمل أمام الخريجين من ذوي المؤهلات العالية. وعلاوة على ذلك، تفتقر المدارس إلى المعدات والموارد الأساسية اللازمة لتحفيز الطلاب، وإلى القدرة على توفير فرص التبادل الأكاديمي أو استخدام خبرات أجنبية تساهم في الارتقاء بمستوى الطلاب.

زاي- جهود الإنعاش والتعمير

٣٨- إن إعادة بناء مقومات الحياة وسبل كسب العيش عقب عمليات القصف المكثف والهجمات المدفعية والعمليات البرية التي شملت جميع أنحاء غزة تمثل مهمة جسيمة ستستغرق وقتاً. وقد ذكر أن حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني قدرت تكلفة عمليات الإغاثة والإنعاش والتعمير في غزة بحوالي ٤ بلايين دولار أمريكي. وتعهد المجتمع الدولي، في مؤتمر المانحين لإعادة إعمار غزة الذي عقد بالقاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بتقديم مبلغ يصل إلى ٥,٤ بلايين دولار، لكن العديد من هذه التعهدات لم يوف بها. وقدرت الأونروا إجمالي التمويل اللازم لتقديم إعانات الإيجار للأسر التي لا يتوفر لها مأوى بديل، وإعادة بناء المنازل المدمرة، وترميم المنازل المتضررة، بحوالي ٧٢٠ مليون دولار؛ لكن ما تعهدت به الجهات المانحة حتى شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لم يتجاوز ١٠٠ مليون دولار ما يعني استمرار نقص قدره ٦٢٠ مليون دولار. وأفادت الأونروا بأن التوقف عن دفع الإعانات للأسر المتضررة سيكون له أثر كبير، وتوقعت أن تجدد عشرات الآلاف من أسر اللاجئين نفسها بلا مأوى ملائم ولا دعم خلال أشهر الشتاء القاسية^(٢٣).

٣٩- ولا يزال هناك حوالي ١٠٠ ٠٠٠ شخص مشرد وبحاجة إلى مساعدة مستمرة؛ وهناك ٤٥٠ ٠٠٠ شخص لا يستطيعون من شبكة المياه بسبب الأضرار و/أو انخفاض ضغط المياه، بينما تحتاج حوالي ٢٢ ٠٠٠ وحدة سكنية لإعادة البناء أو لإصلاحات كبيرة. وعلى الرغم من آلية إعادة إعمار غزة التي وُضعت بوساطة الأمم المتحدة، ودخلت حيز النفاذ في بداية تشرين الثاني/نوفمبر، فإن عملية إيصال مواد البناء الأساسية بطيئة للغاية. فبعد مرور أربعة أشهر على وقف إطلاق النار وبداية فصل الشتاء، أقر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، خلال زيارته إلى غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بأن البيعة التشغيلية لا تزال تواجه تحديات عديدة، تشمل هشاشة وقف إطلاق النار وطابعه غير الرسمي الذي لم يترسخ بعد، وعدم تمكين حكومة الوفاق الوطني في غزة التي لا تملك أي سلطة على المعابر. وبالنظر إلى هذه القضايا المعقدة وقصور المساعدة المالية المقدمة من الجهات المانحة، ازداد الوضع سوءاً

(٢٣) الأونروا، "مطلوب تمويل عاجل لمعالجة الدمار غير المسبوق في قطاع غزة"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

في غزة المنكوبة أصلاً. وكما قال المنسق الخاص في الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن بعد ذلك ببضعة أيام، فإن "هذه الآلية المؤقتة لا تغني عن رفع الحواجز عن غزة على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)"^(٢٤).

٤٠ - وبعد ٥١ يوماً من القصف، باتت ظروف الحياة في غزة أقرب من أي وقت مضى إلى التوقعات المتشائمة التي وضعها فريق الأمم المتحدة القطري عام ٢٠١٢، إذ شكك في إمكانية أن تكون غزة مكاناً صالحاً للعيش بحلول عام ٢٠٢٠^(٢٥). وقد ساهم نقص مواد البناء وارتفاع أسعارها في ارتفاع نسبة البطالة التي كانت تعم جميع القطاعات أصلاً، لا سيما قطاع البناء الذي كان يستوعب ١٠ في المائة من القوة العاملة في غزة، وأدّى ذلك أيضاً إلى زيادة معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وفي تقرير عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، خلص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن القيود التي تفرضها إسرائيل عموماً، لا سيما العوائق التي تضعها في طريق العمال الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة تؤثر تأثيراً كبيراً وغير متناسب على النساء الفلسطينيات^(٢٦). وأشارت المعلومات التي حصل عليها المقرر الخاص أيضاً إلى أن تفشي الفقر وإحجام الرجال الفلسطينيين المحبطين عن طرُق أبواب سوق العمل كانا نتيجة لانعدام فرص العمل. وشدد مدافعون عن حقوق الإنسان في قطاع غزة مراراً على أن الأزمة الإنسانية وإنكار حقوق الإنسان الأساسية في القطاع هما من صنيع البشر كلية لأنهما نتيجة لاحتلال وحصار طال أمدهما، ورأوا أن سكان غزة يمتلكون ما يلزم من مهارات ومعارف وقدرات وعزيمة لتحقيق سلام مستدام يقوم على حقوق الإنسان، والسعي إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة دون الاعتماد على المعونة الدولية إذا ما زُفَّع الحصار وانتهى الاحتلال.

ثالثاً - حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية

ألف - إفراط قوات الأمن الإسرائيلية في استخدام القوة

٤١ - أفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن قوات الأمن الإسرائيلية قتلت ٥٠ فلسطينياً على الأقل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في حوادث وقعت في عام ٢٠١٤ وحده، وهو رقم يكاد يعادل ضعف عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا في عام ٢٠١٣ في ظروف مماثلة (٢٧ حالة)^(٢٧). وأكثر ما يثير القلق في هذا الصدد أن المعلومات التي توفرت للمقرر الخاص تفيد بأن هذه الحوادث ليست معزولة، بل تندرج في إطار نمط متنام من تعمد

(٢٤) إدارة الشؤون السياسية، الجلسة الدورية الشهرية لمجلس الأمن حول الحالة في الشرق الأوسط، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سيرى، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

(٢٥) فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة، "Gaza in 2020: A liveable place?", August 2012.

(٢٦) TD/B/61/3.

(٢٧) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "Zeid says Israel must take action to curb rise in protest fatalities in Occupied Palestinian Territory"، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

قوات الأمن الإسرائيلية استهداف مدنيين فلسطينيين (أطفال في كثير من الأحيان) لا خطر منهم عليها بالرصاص الفولاذي المكسو بالمطاط، أو لجوئها بشكل متزايد إلى قتلهم بالذخيرة الحية على أيدي الجنود الخفيفة على الزناد^(٢٨).

٤٢- وشهدت فترة تصاعد التوتر في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بين ١٢ حزيران/يونيه و٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤، زيادة ملفتة للنظر في استخدام إسرائيل للقوة الفتاكة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ما أدى إلى مقتل ٢٧ فلسطينياً، بينهم خمسة أطفال لا يتجاوز عمر أصغرهم ١١ عاماً. وتواصلت أعمال القتل هذه المبلغ عنها في الأشهر الأخيرة. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، زُعم أن قوات الأمن الإسرائيلية استهدفت، في قرية بيت لقياً بمحافظة رام الله، طفلاً في الثالثة عشرة من عمره بالذخيرة الحية فأردته. وذكر أن الطفل استُهدف وهو عائد من ملعب القرية، وأنه لم يكن ضمن المشاركين في مواجهات بين هذه القوات وشبان فلسطينيين كانوا يرشقونها بالحجارة في الوقت نفسه تقريباً على بعد حوالي ١٥٠ متراً من مكان الحادث^(٢٩).

٤٣- ويبدو أن الإجراءات التي اتخذتها قوات الأمن الإسرائيلية تتنافى مع المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. فوجهة استخدام الأسلحة النارية في الدفاع عن النفس أو عن الآخرين في وجه تهديد وشيك بالتعرض للموت أو لإصابة خطيرة تصبح مسألة مشكوكاً فيها عندما يتعلق الأمر بالعديد من الحالات التي كان فيها فلسطينيون يمارسون حقهم في الاحتجاج السلمي.

باء- الحق في الاحتجاج السلمي

٤٤- شاءت سحرية القدر أن تحظى الشواغل المتعلقة بإفراط قوات الأمن الإسرائيلية في استخدام القوة في المظاهرات السلمية باهتمام عالمي في يوم حقوق الإنسان عام ٢٠١٤ الذي شهد وفاة الوزير الفلسطيني، زياد أبو عين، عقب مواجهات مع قوات الأمن الإسرائيلية تخللت عملية غرس أشجار الزيتون في إطار الاحتفال بيوم حقوق الإنسان والاحتجاج على إقامة بؤرة استيطانية إسرائيلية غير شرعية قرب قرية ترمسعيا في الضفة الغربية المحتلة. وفي اليوم نفسه، ذكرت تقارير أن محيم جلزون للاجئين في الضفة الغربية شهد إصابة شاب فلسطيني في الرابعة عشرة من عمره إصابة بليغة في الرأس بعد أن استهدفته قوات الأمن الإسرائيلية بالذخيرة الحية خلال احتجاجات اندلعت عقب وفاة زياد أبو عين^(٣٠).

٤٥- وتحديث منظمة فلسطينية غير حكومية عن وقوع حادث في وادي الجوز بالقدس الشرقية يوم ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤، تعرض فيه شاب فلسطيني في السادسة عشرة من عمره

(٢٨) انظر منظمة العفو الدولية، 2014، "Trigger-happy: Israel's use of excessive force in the West Bank".

(٢٩) انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التقرير الأسبوعي عن حماية المدنيين، ١٤-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

(٣٠) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "Zeid says Israel must take action" (انظر الحاشية ٢٧).

لإطلاق نار على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية التي أصابته في الرأس برصاصة فولاذية مكسوة بالمطاط فأردته. وذكر أن الشاب كان متوجهاً إلى المسجد عندما وجد نفسه عالقاً في مواجهات بين شبان فلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية.

٤٦- وقد عُرضت على شاشات التلفزيون في جميع أنحاء العالم مقاطع فيديو توثق لحظات مقتل مراهقين فلسطينيين، هما ندم نواره ومحمد سلامة، بعد إطلاق النار عليهما في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤ في بلدة بيتونيا بالضفة الغربية. ولم يكن أي من المراهقين يشكل تهديداً مباشراً لقوات الأمن الإسرائيلية التي كانت تتمركز على بعد أكثر من ٦٠ متراً. وأُبلغ عن توقيف عنصر من وحدة شبه عسكرية في حرس الحدود الإسرائيلي بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، واتهامه بقتل ندم، أمام المحكمة المركزية في القدس بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر^(٣١). ومن غير المعروف بعد ما إذا كان المشتبه فيه سيدان ويعاقب بعقوبة تتناسب مع خطورة الجريمة. أما فيما يتعلق بمقتل محمد سلامة فلم يوقف أحد.

٤٧- وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ردت حكومة إسرائيل على رسالة ادعاء مشتركة وجهها إليها في آب/أغسطس المقرر الخاص وعدة مكلفين بولايات مواضيعية بشأن القضية المبلغ عنها وتعلق بقتل أشخاص مدنيين أثناء مظاهرات سلمية في الضفة الغربية في تموز/يوليه، بينهم هاشم خضر أبو ماريان، الذي كان يعمل منسقاً للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، وشخصان آخران. وأشارت الحكومة، في ردها، إلى أن المدنيين "قُتلوا في مواجهات عنيفة اندلعت بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية... تعرض خلالها جنود جيش الدفاع الإسرائيلي لأعمال عنف شديد، شملت الرشق بالحجارة والزجاجات الحارقة والعبوات الناسفة البدوية الصنع". وأضافت الحكومة أن تحقيقاً جنائياً في هذه الأحداث قُتِح على الفور، "لكن إدارة التحقيقات الجنائية لا يمكنها أن تكشف المعلومات المتعلقة بالتحقيقات الحارية في ضوء الحرص الشديد على سلامة التحقيق، والتقييد بالقانون"^(٣٢).

جيم - عمليات التفتيش التي تنفذها قوات الأمن الإسرائيلية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

٤٨- شهدت السنوات الثلاث الماضية زيادة كبيرة في عدد عمليات التفتيش الإسرائيلية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وعدد اللاجئين الفلسطينيين المحتجزين لدى قوات الأمن الإسرائيلية، إذ ارتفع عدد العمليات من ٢٩٣ عملية في عام ٢٠١٢ إلى ٥٦٨ عملية في الفترة

(٣١) خلصت إحدى التقارير إلى أن الشرطي في حرس الحدود الذي تمّ التعرف عليه هو من قتل نواره. انظر: "الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين" ومركز البحث الهندسي "The killing of Nadeem Nawara and Mohammad Mahmoud Odeh Abu Daher in a Nakba Day protest outside of Beitunia .on May 15th, 2014"

(٣٢) انظر A/HRC/28/85.

من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وأدى ذلك إلى تزايد عدد المصابين والقتلى في صفوف اللاجئين الفلسطينيين في سياق هذه العمليات، بمن فيهم الأطفال.

عمليات التفتيش التي نفذتها قوات الأمن الإسرائيلية وحالات الوفاة والإصابة والاعتقال في صفوف الفلسطينيين، بمن فيهم القُصّر، في جميع مخيمات اللاجئين بالضفة الغربية*

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤**
عمليات التفتيش	٢٩٣	٤٧١	٥٦٨
المعتقلون	٣٥١ (بينهم ٦ قُصّر)	٤٢٠ (بينهم ٥٩ قاصراً)	٤٧٣ (بينهم ٦٨ قاصراً)
القتلى	صفر	١٢ (بينهم ٣ قُصّر)	١١ (بينهم قاصر واحد)
الإصابات	٣٨ (بينهم ٥ قُصّر)	٤٨٦ (بينهم ٩٥ قاصراً)	٦٥٠ (بينهم ٥٤ قاصراً)

المصدر: الأمم المتحدة.

* مخيمات اللاجئين التالية: جنين، طولكرم، نور شمس، المخيم رقم ١، بلاطة، عسكر، الفارعة، شعفاط، الأمعري، قلنديا، الجلزون، دير عمار، عقبة حبر، عين سلطان، عايدة، بيت حبرين، الدهيشة، العروب والفوار.

** من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٤٩- ولم يمر اقتحام قوات الأمن الإسرائيلية المتكرر للتجمعات الفلسطينية من دون عواقب. فقد أجرت الأونروا في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تقييماً لاحتياجات أطفال اللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية في مجال الصحة العقلية، خلصت فيه إلى أن ٣٧ في المائة من عينة الأطفال المأخوذة من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، و ٥١ في المائة من عينة الأطفال المأخوذة من المجتمعات البدوية، قد شهدوا اقتحام قوات الأمن الإسرائيلية لمنازلهم، بينما ذكر حوالي ١٣ في المائة من عينة الأطفال المأخوذة من اللاجئين ومن البدو، أنهم شهدوا مقتل أو إصابة قريب أو صديق في انفجار أجسام وأجهزة متفجرة خلفتها وراءها قوات الأمن الإسرائيلية. وتبين أيضاً أن ٢٢ في المائة من عينة الأطفال المأخوذة من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين و ٤٤ في المائة من عينة الأطفال المأخوذة من المجتمعات البدوية هم أكثر عرضة للإصابة باضطراب نفسي. وما فتئت الأونروا تقدم، منذ شباط/فبراير ٢٠١٤، خدمات المشورة النفسية - الاجتماعية لأكثر من ١٥ ٠٠٠ طفل تحت سن الثامنة عشرة في المدارس والعيادات الصحية في مخيمات اللاجئين ومناطق أخرى. وأفيد بأن حوالي ٧٠ في المائة من جميع خدمات المشورة تقدم للأطفال. ومن أكثر الأعراض المبلغ عنها انتشاراً، سلس البول وسلس البراز (٢٤ في المائة)، والمشاكل السلوكية (٢٠ في المائة) والقلق (١٣ في المائة). وتشمل المسائل الأخرى المؤثرة على الطفل التي تبيّنها المرشدون المدرسيون لدى الأونروا، مشاكل عدم الانضباط والعدوانية وضعف التحصيل الدراسي.

دال - هدم المنازل كإجراء عقابي

٥٠ - يشعر المقرر الخاص بالقلق بوجه خاص إزاء أوامر هدم المنازل التي أصدرتها إسرائيل في الشهور الأخيرة رداً على سلسلة هجمات شنها فلسطينيون ضد إسرائيليين^(٣٣). ودُكر أن السلطات الإسرائيلية عمدت، في الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، إلى تهديم أو ختم خمسة منازل بالشمع الأحمر، ما أدى إلى تشريد ٣٤ فلسطينياً، بينهم ١٦ طفلاً. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كانت ست عائلات أخرى في الضفة الغربية والقدس الشرقية تواجه الخطر نفسه، وفقاً لما قاله المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية. وكان من بين المنازل التي هدمت منزل عبد الرحمن الشالودي، وهو فلسطيني قتل امرأة عمرها ٢٢ سنة، ورضيعاً في الشهر الثالث من عمره، في عملية دهس نفذها في القدس الشرقية في تشرين الأول/أكتوبر.

٥١ - وتقول السلطات الإسرائيلية، في تبريرها لعمليات هدم المنازل، إنها تشكل رادعاً لمنع الهجمات "الإرهابية" في المستقبل^(٣٤). لكن المقرر الخاص لم يجد أي دليل يدعم ذلك حتى الآن. بل إن لجنة عسكرية شكلها عام ٢٠٠٥، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي موشيه يعلون (وزير الدفاع الحالي)، أوصت بالتوقف عن هدم المنازل، بعد أن خلصت إلى أن هذه السياسة غير فعالة، إلا في حالات قليلة جداً، وأنها فشلت في ردع مشاركين محتملين في عمليات إرهابية في المستقبل^(٣٥).

٥٢ - وبغض النظر عن مسألة "الفعالية"، لا ينبغي، من الناحيتين الأخلاقية والقانونية، أن يعاقب أفراد الأسرة الذين لم يرتكبوا جرمًا على ما اقترفه أحد أبنائها من أفعال. وباختصار، تشكل عمليات هدم المنازل عقاباً جماعياً وخرقاً للقانون الدولي. وبالتالي، فإن ما يثير القلق أكثر أن المحكمة العليا في إسرائيل لا تزال تميز هذه الممارسة التي تحرم الفلسطينيين الأبرياء من الحق في السكن اللائق^(٣٦). وما ينبغي فعله هو محاكمة جميع المتهمين المسؤولين عن أعمال العنف، ومعاقبتهم على جرائمهم إذا ما ثبت أنهم مذنبون؛ أما أن تتجاوز الدولة حدود ما يسمح به القانون الدولي فذلك لا يجوز.

٥٣ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ردت وزارة الخارجية الإسرائيلية على البيان الصحفي المشترك الذي أصدره هذا المقرر الخاص والمقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، ودعياً فيه

(٣٣) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "خبراء الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: استهداف منازل الفلسطينيين بالهدم يجب أن يتوقف"، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

(٣٤) منظمة هيومان رايتس ووتش، "Israel: Stop Punitive Home Demolitions"، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

(٣٥) Asher Schechter، "Immoral, ineffective: Destroying terrorists' homes is nothing but empty revenge"، Haaretz، 20 November 2014.

(٣٦) انظر www.hamoked.org/files/2014/1158616_eng.pdf.

إسرائيل إلى الكف عن استهداف منازل الفلسطينيين. وقد حاولت إسرائيل، في ردها، أن تصرف الانتباه عن لجوئها إلى ممارسة هدم المنازل، التي هي ممارسة غير قانونية، بتوجيه اتهامات لا أساس لها من الصحة مفادها أن "المكلفين بولايات قد تغاضوا عما ينفذه الفلسطينيون وقادتهم من أعمال الإرهاب والتحرّض والاحتفاء بالعنف وتشجيع التطرف". ويجب بطبيعة الحال إدانة أي تحريض على الكراهية والعنف بجميع أشكاله، لكن الردع الفعال يتطلب النظر في الأسباب الجذرية للعنف. فكل ما تحقّقه ممارسة هدم المنازل كإجراء عقابي هو مفاخرة مشاعر الإحباط واليأس لدى أشخاص يعيشون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي منذ زمن طويل. إذ يزرع هذا الإجراء بذور مزيد من الكراهية خصوصاً لدى الأطفال، وهو يمكن أن يزيد دورة العنف حدّةً في المستقبل.

رابعاً - توقيف واحتجاز الأطفال الفلسطينيين

٥٤ - ذكر أن حوالي ٨ آلاف طفل فلسطيني تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة احتُجزوا وحوكموا أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية منذ عام ٢٠٠٠. ووفقاً للمعلومات المقدمة من منظمة فلسطينية غير حكومية، بلغ عدد الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ٢٠١ طفل بينهم ٢٣ تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٦ سنة. وقد جرى توثيق حالات إساءة قوات الأمن الإسرائيلية معاملة الأطفال الفلسطينيين منذ لحظة التوقيف حتى نهاية الاحتجاز في المرافق العسكرية الإسرائيلية توثيقاً جيداً في الأمم المتحدة ككل، وهو يشمل تقارير الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) التي أفادت في شباط/فبراير ٢٠١٣، بأن "سوء معاملة الأطفال الذين يطالهم نظام الاعتقال العسكري هو أمر واسع النطاق ومنهجي ومؤسسي طوال العملية، من لحظة الاعتقال حتى إحالة الطفل إلى القضاء وإدائته والحكم عليه في نهاية المطاف"^(٣٧).

٥٥ - وقد كانت حالة الأطفال الفلسطينيين موضع اهتمام كبير أيضاً في جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أثناء النظر في التقارير المقدمة من إسرائيل إلى لجنة حقوق الطفل في حزيران/يونيه ٢٠١٣^(٣٨)، وفي سياق الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣^(٣٩)، ومؤخراً، أثناء نظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تقرير إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤^(٤٠). وتتعلق دواعي القلق الرئيسية بمجالات توقيف الأطفال أثناء الليل، وتكبييل أيديهم وعصب أعينهم، وتجريدتهم من الملابس بغرض التفتيش، وإيذائهم البدني

(٣٧) UNICEF, Children in Israeli Military Detention: Observations and Recommendations, February 2013.

(٣٨) CRC/C/ISR/CO/2-4.

(٣٩) A/HRC/WG.6/17/ISR/1.

(٤٠) CCPR/C/ISR/CO/4.

واللفظي، وحرمانهم من الاتصال بمحام أو بوالديهم، وإجبار كثير من الأطفال على توقيع وثائق اعتراف مكتوبة باللغة العبرية التي لا يفهمونها.

٥٦- ويبدو أن إسرائيل قد أخذت علماً ببعض ما ورد من توصيات في تقرير اليونيسيف، بما في ذلك عن طريق اعتماد بعض التعديلات الإجرائية^(٤١)؛ فقد عمدت إسرائيل، على سبيل المثال، في نيسان/أبريل ٢٠١٣، إلى تقليص مدة احتجاز الأطفال المتهمين بارتكاب جرائم تصنفها إسرائيل على أنها "جرائم أمنية" قبل جلسة الاستماع الأولى (من ثمانية أيام إلى أربعة أيام، أو حتى ٢٤ ساعة، بحسب سن الطفل)، وإن كانت مضاعفة هذه المدة أمراً جازماً في ظروف خاصة. ومع ذلك، ذكر أن هذه المدة لا تزال توازي ضعف المدة المنصوص عليها في القوانين المطبقة على الأطفال في المستوطنات الإسرائيلية. وذكّر أيضاً أن إسرائيل اعتمدت، في نيسان/أبريل ٢٠١٤، خطة تجريبية لإصدار الاستدعاءات الموجهة للأطفال كبديل للاعتقالات الليلية التي تثير فزعهم؛ ومع ذلك، لا تزال العديد من الاستدعاءات تسلم بعد منتصف الليل، ما يطرح تساؤلات بشأن مدى حسن النية في تطبيق الخطة التجريبية. وبعد مرور عامين على صدور تقرير اليونيسيف، تفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن الاستنتاجات التي خلصت إليها اليونيسيف لا تزال صالحة.

٥٧- وأبلغ رئيس الهيئة الفلسطينية لشؤون الأسرى والمحررين، عيسى قراقع، المقرر الخاص بأن الإفادات الخطية التي أدلى بها العديد من الأطفال المفرج عنهم أكدت أن اللجوء إلى الضرب والتعذيب هو أمر "اعتيادي" وأن ذلك سبب للأطفال الصغار مشاكل نفسية مزمنة. وهذا ما أيّدته الاستنتاجات التي خلصت إليها إحدى المنظمات غير الحكومية التي جمعت ١٠٥ إفادات مشفوعة بيمين قدمها أطفال بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٤. ومن بين الإفادات البالغ عددها ١٠٥، تبين أن ٩٩ طفلاً تعرضوا للتصفيد؛ و ٨٥ لعصب العينين؛ و ٧٢ أُطلقوا أو وقعوا على وثائق مكتوبة باللغة العبرية التي لا يفهمونها؛ و ٦٣ تعرضوا للإيذاء الجسدي، و ٤٩ أوقفوا في كبد الليل (عادة ما بين منتصف الليل والساعة الخامسة فجراً)؛ و ٤٨ وضعوا على أرضية المركبة التي تقلهم؛ و ٤٧ تلقوا تهديدات؛ و ٤١ تعرضوا للإيذاء اللفظي؛ و ٢٧ جُرّدوا من ملابسهم بغرض التفتيش. و ١٣ فقط أبلغوا بحقهم في التزام الصمت؛ وتلقى ستة منهم فقط استدعاءات بدلاً من توقيفهم في الليل. وحضر الوالدان طوال الاستجواب في ست حالات فقط، وذكّر أنه سُمح لخمسة أطفال باستشارة محام قبل الاستجواب. وأودع ثلاثة أطفال الحبس الانفرادي في مرحلة من مراحل الاحتجاز^(٤٢). وأفيد بأن معظم ممارسات سوء المعاملة حدثت خلال الساعات الأربع والعشرين الأولى التي تلت عملية التوقيف.

(٤١) انظر: UNICEF, Children in Israeli Military Detention, Observations and Recommendations, Bulletin No. 1, October 2013.

(٤٢) Military Court Watch, "Children in Military Custody: 2 years on", 1 September 2014.

٥٨- وتفيد المعلومات الواردة من منظمة فلسطينية غير حكومية بأن الغالبية العظمى من الأطفال الفلسطينيين الذين مثلوا أمام إحدى المحاكم العسكرية قد أقرروا بالذنب نتيجة الضغط الذي تعرضوا له أثناء الاستجواب، ولأن ذلك يمثل أسرع طريقة للإفراج عنهم. ومن بين القضايا المتعلقة باحتجاز أطفال في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، والبالغ عددها ٢٨٧ قضية، كان معدل الإدانة مرتفعاً للغاية إذ بلغ ٩٩,٥ في المائة في حالة ١٨١ طفلاً وجه إليهم الاتهام.

٥٩- وعلاوة على ذلك، تشير المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص إلى أن ما يقدر بـ ٦٠ في المائة من الأطفال الفلسطينيين المعتقلين من الأرض الفلسطينية المحتلة يودعون في السجون ومرافق الاحتجاز داخل إسرائيل، وهو ما يمثل انتهاكاً للمادة ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة. وهذا يعني بالنسبة للأطفال أن زيارات الأسر لهم تكون أقل، بالنظر إلى ما يتطلبه ذلك من وقت للحصول على تصريح أو بسبب امتناع إسرائيل عن إصدار هذه التصاريح لأسباب "أمنية" لا تفصح عنها وفقاً لما أوردته التقارير. وذكر أن الأطفال الفلسطينيين لا يسمح لهم باستخدام الهاتف أثناء الاحتجاز.

٦٠- وقد وصف ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية الأسلوب الذي تتبعه إسرائيل في هذا الشأن قائلاً: "إنها تحولت من إنكار المشكلة إلى التعامل معها باعتبارها قضية علاقة مع الصحافة". وتشير الأدلة إلى أن إسرائيل لم تتخذ ما يكفي من الإجراءات الإصلاحية لإحداث تغيير فعلي على أرض الواقع لتحسين حالة الأطفال الفلسطينيين أثناء الاحتجاز. وقد خرج العديد من الأطفال من مرافق الاحتجاز الإسرائيلية وهم يعانون من الاكتئاب التالي للصدمة أو من أمراض أخرى ترتبط بتعرضهم لأحداث تثير صدمات نفسية شديدة.

٦١- ووفقاً لشهادة تلقاها المقرر الخاص من منظمة فلسطينية غير حكومية، كان طفل فلسطيني في الثالثة عشرة من عمره من قرية حزما الواقعة في محافظة القدس يلعب كرة القدم مع أصدقائه في ملعب عندما اندلعت مواجهات بين جنود إسرائيليين متمركزين على تلة مقابلة للملعب وشبان فلسطينيين كانوا يرشقونهم بالحجارة، بتاريخ في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وعندما حاول هذا الطفل الهرب مع أصدقائه أوقفهم أفراد من الشرطة الإسرائيلية كانوا يرتدون ملابس مدنية وضربوهم ضرباً مبرحاً واستخدموا ضدهم بندقية صاعقة قبل أن يقتادوهم إلى سجن عوفر بالقرب من رام الله على متن سيارة الشرطة. وأخضع الفتى طوال أسبوع لجلسات استجواب يومية قيل إنه تعرض خلالها لمزيد من الضرب والإيذاء اللفظي ومنع من استخدام المراض. وصدر بحقه حكم بالسجن لمدة عامين مع وقف التنفيذ ودفن غرامة بقيمة ٧٥٠٠ شيكل. ومنذ حادثة توقيفه، تدهور أداؤه الدراسي ولم يعد يخرج لوحده من المنزل.

٦٢- وورد في رواية أخرى لمنظمة فلسطينية غير حكومية، أن شاباً فلسطينياً يبلغ من العمر ١٤ عاماً، ألقى عليه القبض في ١١ آذار/مارس ٢٠١٤ للمرة الرابعة في عامين عندما اندلعت مواجهات بين شبان فلسطينيين ومستوطنين إسرائيليين. ونُقل الشاب إلى معتقل المسكوبية حيث تعرض مراراً، للضرب والإيذاء اللفظي. وذكر أن المحكمة قضت ببقاء الشاب

قيد الإقامة الجبرية لمدة خمسة أيام وأمرت بإبعاده عن منطقة المسجد الأقصى لمدة ٣٠ يوماً، وفرضت عليه، بالإضافة إلى ذلك، غرامة بقيمة ٣ آلاف شيكل. ويعاني هذا الشاب حالياً من الاكتئاب التالي للصدمة، وقيل إن أداءه الدراسي في تراجع.

٦٣- ويُعدّ العدد الهائل من الأطفال الذين مروا بتجارب مماثلة تعرضوا فيها لعمليات توقيف مروعة وللاحتجاز في السجون الإسرائيلية، وأصيبوا بصدمات نفسية نتيجة سوء المعاملة، مصدر قلق بالغ. ومن المرجح أن تؤدي حالة الإفلات من العقاب على ارتكاب هذه الانتهاكات إلى استمرار ظاهرة إساءة معاملة الأطفال في المستقبل. وقد لوحظ أن معظم الأسر الفلسطينية تمتنع، حسبما قيل، عن تقديم شكاوى بشأن سوء المعاملة إلى السلطات الإسرائيلية إما بدافع الخوف من التعرض للانتقام أو لفقدانهم الثقة في النظام القضائي. فهناك ٢٣ شكوى قدمتها الأسر الفلسطينية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بمساعدة الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين لا يعرف شيء عما آل إليه معظمها حتى شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

خامساً- الترحيل القسري للبدو الفلسطينيين

٦٤- إن وضع آلاف الفلسطينيين من جماعات البدو والرعاة المقيمة في وسط الضفة الغربية، بما في ذلك محيط القدس الشرقية، ومواجهتهم لخطر الترحيل القسري إلى ثلاثة مواقع حددتها الحكومة في مناطق الجبل والنويعمة وفصايل بمحافظة القدس وأريحا في الضفة الغربية، يعتبر مبعث قلق شديد. ففي حال أُقرّت مخططات الإدارة المدنية الإسرائيلية التي يشار إليها باسم "قانون البدو"، يمكن أن يُرحّل ما بين ٥ ٠٠٠ و ١١ ٠٠٠ شخص ينتمون إلى حوالي ٤٦ تجمعاً بدوياً من مكان إقامتهم الحالي إلى تلك المواقع الثلاثة. وسيترتب على تنفيذ هذه المخططات هدم منازل البدو ومدارسهم، وهو أمر ينطوي على انتهاك واضح للقانون الدولي، علماً أن ثلثي المتضررين من هذه العملية هم من الأطفال^(٤٣).

٦٥- ورغم ادعاء السلطات الإسرائيلية بأن أفراد هذه التجمعات البدوية يرغبون في تحسين ظروفهم المعيشية ولا يعترضون على إعادة توطينهم، فإن المعلومات الواردة من ممثلي التجمعات البدوية ومنظمات غير حكومية تفيد عكس ذلك. ومع ذلك، وافق مجلس التخطيط الأعلى في الإدارة المدنية الإسرائيلية على إيداع مخططي الترحيل إلى موقعي النويعمة وفصايل في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وحُدّدت فترة ٦٠ يوماً لتقديم اعتراضات عليهما، اعتباراً من آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، على التوالي^(٤٤). وذكرت تقارير أن جميع التجمعات البدوية المتضررة من هذه الخطط تخشى بدورها تنفيذ أوامر الهدم المعلقة.

(٤٣) انظر أيضاً: "الأونروا تحث مجتمع المانحين على تبني موقف حازم ضد الترحيل الجماعي القسري للبدو الفلسطينيين"، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

(٤٤) انظر: Amira Hass, "West Bank Bedouin fighting Israel's plan for forcible relocation", *Haaretz*, 3 December 2014.

٦٦- وتشير المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص إلى أن المخطط ينطوي على عدد من المشاكل، بينها عدم وجود سوى عدد محدود من المراعي في البلدات المذكورة، واحتمال اندثار ثقافة هذه التجمعات وأساليبها التقليدية في كسب الرزق، ووجود مكب للنفايات بالقرب من أحد المواقع المقترحة، ما يثير مخاوف صحية جدية. والأهم من ذلك كله أن أفراد هذه التجمعات نفسها لا يرغبون في الانتقال. وهناك أيضاً مواقع تقع في مناطق مخصصة لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك المنطقة المعروفة بالمنطقة "E-1"، ويُزعم أن الهدف من ذلك هو إقامة منطقة كتل استيطانية متواصلة بين مستوطنة معاليه أدوميم والقدس^(٤٥). وإذا ما حدث ذلك، فإنه يمكن أن يزيد من فصل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية ويزيد من تقويض التواصل الجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

٦٧- وذكرت تقارير أن إسرائيل تعزز خططها لترحيل البدو الفلسطينيين من خلال خلق "بيئة إكراه" باتباع عدد من السياسات والممارسات، بما في ذلك تقييد إمكانية الوصول إلى المراعي والأسواق، وحرمانهم من الخدمات الأساسية والبنى التحتية، ورفض طلبات تصاريح البناء، وهدم المنازل والمدارس والهياكل المعيشية، كالحيام والمراحيض النقالة - ما يسهم في إرغام مجتمعات البدو على مغادرة المناطق التي يعيشون فيها حالياً. ووفقاً لمنظمة دولية غير حكومية، هُجّر في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى تموز/يوليه ٢٠١٤ أكثر من ٥ ٠٠٠ فلسطيني نتيجة عمليات هدم المنازل والإخلاء القسري في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وعلاوة على ذلك، ذُكر أن الفلسطينيين قدموا في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢، ١ ٦٤٠ طلباً للحصول على تصاريح بناء لم يُقبل منها إلا ٣٧ طلباً (أي ٢,٣ في المائة).

٦٨- وشملت بيئة الإكراه هذه التدخل الإسرائيلي في إيصال مساعدات الجهات المانحة الدولية. فقد أفادت الأونروا أن الإدارة المدنية الإسرائيلية صادرت، في إحدى الحالات، بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، أرجوحة وزحلوقة وهياكل تسلق أنبوبية تبرعت بها إحدى البعثات الدبلوماسية من الاتحاد الأوروبي لمدرسة خان الأحمر. وقيل إن إسرائيل ادعت أنها صادرت هذه المعدات لأن السيقان المعدنية للأرجوحة تحتاج إلى تثبيتها في خرسانة، أي أنها تحتاج إلى أعمال "بناء" تتطلب الحصول على رخصة بناء.

٦٩- وأبلغت منظمة دولية غير حكومية تشارك في تقديم المساعدات الإنسانية للمجتمعات الفلسطينية الضعيفة المقرر الخاص أن مواد تقديمها ومشاريع تنفيذها في إطار هذه المساعدات تزيد قيمتها عن مليون يورو قد تعرضت منذ عام ٢٠٠٩ إما للتعطيل أو الإتلاف أو المصادرة على يد إسرائيل، وذكر أن ٢٣٠ ملجأ، وثلاث مدارس وأكثر من ١٣٥ هيكلاً من هياكل المياه والصرف الصحي قد تأثرت بهذه الإجراءات.

(٤٥) خلال مناقشة للبرلمان الإسرائيلي في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، قيل إن رئيس وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق ناقش الخطط الرامية إلى إجلاء البدو عن منطقة مستوطنة E-1.

٧٠- وتؤثر أعمال الهدم والإخلاء هذه تأثيراً كبيراً على حياة الأسر الفلسطينية وأطفالها، لأن النزوح المتكرر يعطل سبل كسب العيش ويؤدي إلى تراجع المستوى المعيشي، ويحد من فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وللنزوح تأثير مدمر على الأطفال بسبب تغيير مدارسهم مراراً وشعورهم بحالة عدم استقرار في حياتهم اليومية، ما يؤدي إلى ظهور أعراض عليهم بينها اضطراب الكرب، والاكتئاب، والقلق، وضعف التحصيل الدراسي.

٧١- ويحظر القانون الدولي الترحيل القسري الجماعي أو الإخلاء القسري في أرض محتلة إلا في ظروف استثنائية. ويقع على عاتق إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، الالتزام بحماية السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، وإدارة هذه الأراضي على نحو يحقق مصلحة هؤلاء السكان. ولا شك في أن ذلك لا يتوافق مع تدمير ومصادرة الممتلكات الخاصة، بما في ذلك المنازل، والهياكل المعيشية، ومرافق المياه والصرف الصحي، وهو ما يحرم السكان الفلسطينيين من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية الأساسية.

٧٢- وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، تشارك المقرر الخاص مع المقرر الخاص المعني بالحق في السكن اللائق، والمقرر الخاص في مجال الحقوق الثقافية، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، والمقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، في توجيه نداء عاجل إلى حكومة إسرائيل بشأن الخطط المرعومة لنقل التجمعات البدوية قسراً. وذُكر المكلفون بالولايات إسرائيل بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وطلبوا منها تفسيراً بشأن الخطط والإجراءات التي اعتمدها حكومتها لضمان عدم تخصيص المناطق المتأثرة بإعادة التوطين لتوسيع المستوطنات أو بناء الجدار الفاصل. وطلبوا أيضاً معلومات عن الآليات المستخدمة لضمان مشاركة كافية ومستنيرة وحقيقية للتجمعات البدوية ومن يمثلها في المناقشات والقرارات المتعلقة بـ "البلدات" الثلاث التي تنوي الإدارة المدنية الإسرائيلية نقلهم إليها. ولم يرد أي رد من إسرائيل حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

سادساً- الملاحظات الختامية

٧٣- توحى مشاهدات المقرر الخاص ولقائه مع الضحايا والشهود الذين يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة، بعد عدة أشهر من توليه لولايته، بأن الحماية التي ينبغي أن يوفرها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة منعدمة بشكل يبعث على الأسى. ومن المؤسف بوجه خاص أن الأطفال الفلسطينيين يعانون من وطأة السياسات والممارسات التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي، سواء كنتيجة للحصار أو نتيجة الأعمال القتالية في غزة، كما يعانون من إفراط قوات الأمن الإسرائيلية في استخدام القوة في مواجهة الاحتجاجات المشروعة والمظاهرات السلمية، فضلاً عن عمليات التفتيش التي تنفذها في مخيمات اللاجئين، والاعتداءات وإساءة المعاملة في السجون الإسرائيلية. وقد دعت الأصوات التي علت من مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة مجتمعةً إلى المساءلة، وإنهاء الحصار والاحتلال. ولا بد من معالجة المشاكل

الأساسية التي تطيل أمد الصراع ووقف انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني، وهو انتهاك يكاد يكون يومياً، وتقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى العدالة إذا ما أُريد تفادي جولة أخرى من العنف المميت.

سابعاً - التوصيات

٧٤- فيما يتعلق بالوضع في غزة، يوصي المقرر الخاص بأن تقوم حكومة إسرائيل بما يلي:

(أ) أن تنفذ، بحسن نية، آلية إعادة إعمار غزة التي أدت فيها الأمم المتحدة دور الوسيط، وأن تسمح بإيصال مواد البناء، بما في ذلك الإسمنت، إليها؛

(ب) أن ترفع، على وجه الاستعجال، الحصار المفروض على غزة، الذي يمثل شكلاً من أشكال العقاب الجماعي، وهو عقاب يؤثر على حياة المدنيين والأطفال الأبرياء بشكل غير متناسب؛

(ج) أن تجري تحقيقات سريعة وشاملة وفعالة ومستقلة ونزيهة وشفافة في جميع حوادث قتل المدنيين التي يُزعم أنها وقعت خلال الأعمال القتالية، وأن تعلن نتائجها وأي إجراءات تتخذها بشأن المساءلة.

٧٥- وفيما يتعلق بحالة الأطفال المحتجزين لدى الجيش الإسرائيلي، يوصي المقرر الخاص حكومة إسرائيل بما يلي:

(أ) أن تحرص على عدم اعتقال الأطفال إلا خلال ساعات النهار فيما عدا حالات نادرة واستثنائية؛

(ب) أن تزود الأطفال وأوصياءهم الشرعيين ببيان مكتوب باللغة العربية لإطلاعهم على حقوقهم القانونية أثناء الاحتجاز؛

(ج) أن تسمح لجميع الأطفال بالتشاور مع محام يختارونه قبل الاستجواب؛

(د) أن تكفل تسجيل كل استجواب بالفيديو وتقديم نسخة من الشريط إلى محامي الدفاع قبل جلسة الاستماع الأولى؛

(هـ) أن تكف فوراً عن إساءة معاملة الأطفال أو الاعتداء عليهم أثناء الاحتجاز، بما في ذلك الكف عن إيداع الأطفال في الحبس الانفرادي؛

(و) أن تستبعد، في جميع الحالات، أية أدلة تحصل عليها المحاكم العسكرية باللجوء إلى التعذيب أو سوء المعاملة.

٧٦- وفيما يتعلق بإفراط قوات الأمن الإسرائيلية في استخدام القوة، يوصي المقرر الخاص حكومة إسرائيل بما يلي:

(أ) أن تكفل امتثال قوات الأمن الإسرائيلية للمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛

(ب) أن تجري تحقيقات شاملة وفعالة ومستقلة وحيادية في جميع الحالات التي تنطوي على استخدام القوة الفتاكة، وأن تنشر نتائج تلك التحقيقات من دون إبطاء.

٧٧- وعلاوة على ذلك، يوصي المقرر الخاص بأن توقف حكومة إسرائيل فوراً هدم المنازل كإجراء عقابي، وأن تقدم تعويضاً مناسباً لأفراد الأسر الأبرياء الذين هُدمت منازلهم بصورة غير قانونية.

٧٨- وفيما يتعلق بالخطط التي يُزعم أنها ستؤدي إلى النقل القسري لتجمعات البدو والرعاة الفلسطينيين في المنطقة (ج) من الضفة الغربية، يوصي المقرر الخاص حكومة إسرائيل بما يلي:

(أ) أن تتخلى عن الخطط التي تؤدي إلى النقل القسري لتجمعات البدو والرعاة الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك محيط القدس الشرقية، وأن تمتنع عن تنفيذها؛

(ب) أن تدفع تعويضات كافية للأفراد والمجتمعات المحلية الذين تم إجلاؤهم قسراً ودُمرت ممتلكاتهم وأن تجبر ما لحق بهم من أضرار جبراً وافياً.